

اتفاقية سرية معلومات

أبرمت هذه الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً في يوم/...../144هـ الموافق/...../20م،
بين كل من:

أ- صندوق التنمية العقارية، وهو صندوق سعودي حكومي مؤسس بموجب المرسوم الملكي رقم م/23 بتاريخ 1394/6/11هـ (الموافق
1974/7/1م) وعنوانه بالمقر الرئيسي لصندوق التنمية العقارية، الرياض 11139، المملكة العربية السعودية، صندوق بريد: 5591، الرمز
البريدي: 11139، هاتف: 0112829666، فاكس: 0114786232. (يشار إليه فيما بعد بـ "الصندوق" أو "الطرف الأول")؛

ب-، وعنوانها ص.ب. ()، مدينة ()، الدولة، صندوق بريد:، الرمز البريدي:
، هاتف:، فاكس:، البريد الإلكتروني:، الموقع الإلكتروني:، ويمثلها بالتوقيع عنها
في هذه الاتفاقية الاستاذ/ بصفته (ويشار إليه فيما بعد بـ "الطرف الثاني")

(ويشار إليهما منفردين بـ "طرف" ومجتمعين بـ "أطراف")

التمهيد

- حيث أن الطرف الثاني لديه الخبرة وجميع الموارد اللازمة التي تمكنه من الوفاء والالتزام بجميع بنود هذه الاتفاقية والاتفاقيات التابعة و المنفصلة، وحيث أن الطرف الأول يرغب في الحصول و/أو الاستفادة من أي خدمات و/أو استشارات و/أو أعمال يتم تقديمها و/أو توفيرها من قبل الطرف الثاني أو بواسطته، أو إسناد بعض المهام إلى الطرف الثاني بموجب اتفاقيات مستقلة ("الغرض المحدد" أو "الأغراض المحددة")
- وحيث أنه قد يستوجب على أي من الأطراف الإفصاح أو تمكين الطرف الآخر عن معلومات سرية من حين لآخر لغرض الإيفاء بالغرض المحدد أو في حدود الغرض المحدد.

وعليه، اتفق الأطراف على ما يلي:

- يكون التمهيد أعلاه جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
- 1- فيما عدا ما استثنى بنص في هذه الاتفاقية، تعني "المعلومات السرية" أي مستندات أو بيانات أو معلومات غير متاحة للعموم وغيرها من المسائل ذات الطبيعة السرية غير العامة المتعلقة بالأعمال والجوانب الفنية من أي نوع كانت والمتعلقة بالغرض المحدد، أو تلك المعلومات والبيانات الخاضعة لحماية السرية طبقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية أو من في حكمها من تقارير و إحصاءات، أيأ كانت طبيعة عرض وتبادل هذه المعلومات السرية، سواء كانت بشكل إلكتروني أو بشكل ملموس كالملفات والمستندات الورقية أو المحفوظة في أي وسيط أو غير ملموسة كالمعلومات المستلمة شفهيًا، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:-

- (أ) القوائم المالية والبيانات المالية والتجارية والتشغيلية.
- (ب) جميع المراسلات والخطابات الصادرة والواردة بين الطرفين بما فيها المرفقات.
- (ت) جميع المستندات والوثائق والنماذج الخاصة بالاستعمال الداخلي والرسمي.

(ث) جميع السياسات والإجراءات والصلاحيات الممنوحة والهيكل التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتعاميم الصادرة والواردة.

(ج) السياسات والمعلومات الخاصة بتحديد أسعار وأجور المنتجات والخدمات التي يقدمها أي من الأطراف إلى عملائه.

(ح) برامج وتوقعات الأعمال واستراتيجيات التشغيل.

(خ) المعلومات المالية غير المعلنة لعامة العملاء/المستفيدين أو الشركاء أو الموردين.

(د) دراسات المنتجات أو المشاريع الجديدة أو عمليات التسويق.

(ذ) معلومات العملاء/المستفيدين المالية أو الشخصية.

(ر) معلومات العقود والاتفاقيات مع الموردين ومسودات هذه الاتفاقيات والعقود.

(ز) قوائم الموظفين والعملاء/المستفيدين والشركاء والموردين المصحوبة بمعلومات اتصال أو بدون.

(س) البرامج وبرامج الكمبيوتر.

(ش) المعلومات المتعلقة بأنظمة تقنية المعلومات والبنية الأساسية.

(ص) الإجراءات والطرأئ المتبعة والمعلومات الفنية المتعلقة بالعمليات و/أو المنتجات المشمولة بحقوق الملكية الفكرية.

(ض) خطط الأعمال أو دمج أو بيع أو شراء للأصول.

(ط) معلومات الموارد البشرية كالأجور وسجلات الموظفين أو كشف الرواتب.

(ظ) الخطط أو التغييرات الإدارية الهامة.

(ع) الاتصالات الداخلية مثل تسجيلات التصوير التلفزيوني والتسجيل الهاتفي ونصوص محاضر الاجتماع.

(غ) هذه الاتفاقية وأي مناقشات جرت أو تجري الآن أو مستقبلاً حول الغرض المحدد.

(ف) أي معلومة ذات طبيعة دقيقة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصندوق يكون من شأنها التأثير على استقرار وسلامة الصندوق

وسمعه واستراتيجياته والجهات العامة والخاصة ذات العلاقة والمواطنين أو العملاء.

(ق) جميع المعلومات السرية التي تخص الجهات التي يرتبط بها الصندوق بمرجعية إدارية كوزارة الإسكان أو صندوق التنمية الوطني، أو

مرجعية رقابية كديوان المراقبة العامة أو وزارة المالية، أو مرجعية تنظيمية كمؤسسة النقد العربي السعودي، أو المعلومات السرية التي

تخص الجهات التابعة للصندوق.

2- يلتزم كل طرف على الحفاظ على سرية المعلومات السرية بكافة سبل الحفظ والعناية الأمنية الإلكترونية

والورقية وعدم بيعها أو الاتجار بها أو نشرها أو بخلاف ذلك توزيعها على أي طرف ثالث طبيعي أو

اعتباري من غير أطراف هذه الاتفاقية-فيما عدا أطراف الاتفاقية وممثلي الأطراف-أو السماح لهم بالاطلاع

عليها بأي طريقة كانت سواء بتصويرها أو بنسخها أو نشرها أو نقلها دون موافقة خطية مسبقة من الطرف

الأخر.

3- وافق كل طرف على أن المعلومات السرية هي ملكية ذات قيمة لكل طرف، وأنه لا يجوز للطرف الآخر

استخدام المعلومات السرية أو أي جزء منها لأي غرض كان إلا فيما يتعلق بالغرض المحدد بما يضمن

توافر عوامل الخصوصية والسرية.

4- وفقاً للفقرة (4-4) من هذا البند، يلتزم كل طرف باتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة اللازمة للحيلولة دون

الكشف عن المعلومات السرية لأي طرف ثالث طبيعي أو اعتباري من غير أطراف هذه الاتفاقية، باستثناء

ممثلي الأطراف المشار إليهم أدناه (ويشار إليهم مجتمعين بـ "ممثلي الأطراف")، إذا كانت ثمة حاجة جلية

لكشفها من أجل ولأمر متعلق بالغرض المحدد:

1.1 موظفي كل طرف ومسؤوليه وأعضائه ومدرائه والشركاء فيه؛

1.2 الاستشاري المهني (كالمحامين والمحاسبين والمستشارين الماليين وغيرهم) أو الوكلاء الذين يعينهم كل

طرف لأغراض تقييم المعلومات السرية فيما يتعلق بالغرض المحدد؛

4.3 المدراء أو المسؤولون أو الأعضاء أو الشركاء أو الموظفون في الشركات أو الجهات التابعة لكل طرف

أو تلك التي تسيطر عليها الأطراف عن طريق عدد معتبر من أسهم التصويت.

4.4 يلتزم كل طرف قبل الكشف عن المعلومات السرية للأشخاص المشار إليهم في الفقرات (1) و(2) و(3) من هذا البند (4) بإبرام وإلزام ممثلي الأطراف بأحكام وبنود السرية وقيودها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. كما يجب على كل طرف حفظ قائمة لديه بأسماء الأشخاص الذين تم الكشف عن المعلومات السرية لهم.

5- فيما لم يستثنى وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، لا يجوز لأي طرف الكشف عن المعلومات السرية لطرف ثالث أو تمكينه منها دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر ودون الالتزام بالقيود المفروضة بموجب هذه الاتفاقية إلا إذا تحققت المعايير الآتية في تلك المعلومات:

5.1 إذا كان أي من الأطراف أو ممثلوه على علم بتلك المعلومات السرية بصورة قانونية قبل الكشف عنها وأنهم لم يحصلوا عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الطرف الآخر مقابل الالتزام بالحفاظ على سريتها؛

2.5 إذا كانت تلك المعلومات متاحة أو أصبحت متاحة للجمهور دون أن يعزى ذلك لفعل أو امتناع عن الفعل من جانب ذلك الطرف؛ أو

5.3 إذا كان من الواجب الكشف عن تلك المعلومات بقوة النظام أو القانون أو بأمر من المحكمة المختصة أو من الجهات التنظيمية أو التنفيذية أو أي سلطة أو جهة أخرى ذات علاقة، ويجب على ذلك الطرف في تلك الأحوال وإذا سمحت الانظمة والقوانين بذلك أن يخطر الطرف الآخر بذلك مسبقاً لحماية مصالحه. وعلى ذلك الطرف أن يبذل أقصى مساعيه المعقولة في الكشف عن الحد الأدنى المطلوب من المعلومات السرية والتأكد من أن الشخص الذي يتم كشف المعلومات السرية له على علم تام بالطبيعة السرية لتلك المعلومات وبالالتزامات المتعلقة بالحفاظ عليها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

6- إتلاف المعلومات السرية

6.1 مع مراعاة ما نصت عليه الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية، على كل طرف عند تلقيه طلباً مكتوباً من الطرف الآخر (أو في حالة عدم تقديم خدمات أو منتجات أو أعمال تنفيذية أو غير تنفيذية فنية أو غير فنية أو أي عمل يتم الاتفاق على القيام به ولم يتم الالتزام بتنفيذه) إعادة أو إتلاف كافة النسخ المأخوذة عن المعلومات السرية المكتوبة أو الإلكترونية أو الملموسة (بما فيها المذكرات التي تحتوي على معلومات تتعلق بالطرف الآخر) وكذلك إتلاف أو حذف كافة المعلومات السرية من جميع أجهزة الحاسوب أو برامج معالجة الكلمات أو أي أجهزة تحتوي على تلك المعلومات إتلافاً أو حذفاً كاملاً، وعليه توجيه تعليماته لكافة ممثليه والشركات التابعة له المخولين بموجب هذه الاتفاقية الاطلاع على تلك المعلومات السرية بموجب هذه الاتفاقية للتقيد بهذا الالتزام. وعلى الموظف المسؤول عند ذلك الطرف والمفوض بالإشراف على عملية الإتلاف إصدار شهادة خطية بذلك وتسليمها للطرف الآخر.

6.2 استثناءً عن الفقرة (1-6) أعلاه، يكون للمستشار القانوني لأي من الأطراف و/أو مسؤولي الالتزام لديهم (وبإشراف من الوكيل القانوني لهم) الاحتفاظ بالمعلومات السرية لأغراض إثبات الامتثال بشروط وأحكام هذه الاتفاقية وكذلك لأغراض التقيد بأحكام الانظمة والقوانين المعمول بها أو بالمعايير التنظيمية أو المهنية ذات الصلة.

7- لا تفسر هذه الاتفاقية على أنها تمنح أي حق أو ترخيص صريح أو ضمني بموجب أي براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية. كما لا يجوز لأي من الأطراف القيام بإعادة هندسة أو فك أو تفكيك أو محاولة اكتشاف أو استخلاص شفرة المصدر أو الملكية الفكرية الأساسية الأخرى في المعلومات السرية لأي من الأطراف.

- لا يجوز للطرف الثاني إنشاء أو محاولة إنشاء أعمال مشتقة من المعلومات السرية أو الجمع بين المعلومات السرية مع البرامج الأخرى أو استخدام أي جزء من المعلومات السرية منفصل عنها.
- 8-** يتحمل كل طرف وحده المسؤولية عن اتخاذ قراراته الخاصة بشأن المعلومات السرية، وقد أقر كل طرف بعدم تقديم الطرف الآخر أو أي من موظفيه أو مسؤوليه أي تصريح أو ضمان أو تعهد صريح أو ضمني حول مدى دقة أو موثوقية أو اكتمال أو معقولية المعلومات السرية. وبناء عليه فلا يتحمل أي طرف أو أي من موظفيه أو مسؤوليه المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو تباعي يتعرض له أي شخص نتيجة اعتماده على أي تصريح أورد في المعلومات السرية أو حذف منها.
- 9-** لا يجوز لأي طرف وجميع موظفيه ومستشاريه في غير الأحوال التي تقضي بها الأنظمة والقوانين النافذة أو الإجراءات التنظيمية أو القانونية ودون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر، الكشف عن أو ذكر اسم الطرف الآخر في أي مناقشات، أو عروض أو حملات تسويقية أو ذكر الطرف الآخر أو الكيانات التابعة لها بالاسم أو بالإشارة إليهم بأي وصف تمييزي لهم أمام أي شخص عدا المدراء أو المسؤولين أو الموظفين أو الاستشاريين (كالمحامين والمحاسبين والمستشارين الماليين وغيرهم) العاملين لدى ذلك الطرف الذين يحتاجون لمعرفة تلك المعلومات بدرجة معقولة في كافة المسائل التي يفصح كل طرف عنها للطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقية.
- 10-** يجب على أي طرف اكتشاف أو أتضح له أو اشتبه في أي تسرب لمعلومات سرية تخص الطرف الآخر كان ناتجا بسببه أو بسبب أحد موظفيه أو أحد الأطراف التي يتعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر أو كان نتيجة خطأ في أنظمتها التقنية أو لوجود اختراقات من جهات أخرى، اتخاذ الإجراءات الوقائية والاحترازية اللازمة وضمن إبلاغ الطرف الآخر فورا وتوثيق البلاغ من خلال قناة تواصل موثقة قد تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الطرفين.
- 11-** تبقى التزامات كل طرف بعدم الإفصاح عن المعلومات السرية وبطريقة استخدام المعلومات السرية المفصح عنها بموجب هذه الاتفاقية سارية لمدة من تاريخ انتهاء الغرض المحدد. يستثنى من ذلك عدم الإفصاح عن البيانات الشخصية والوثائق الرسمية، حيث تسري عليها بنود السرية بموجب هذه الاتفاقية بعد انقضاء المدة المذكورة في هذا البند.
- 12-** يقر كل طرف بأنه يجوز لأي طرف حالياً أو مستقبلاً تطوير المعلومات الداخلية لديه أو تلقي معلومات من أطراف أخرى تشبه المعلومات السرية وبناءً على ذلك لن يتم تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية على أنه تعهد أو موافقة من الطرف المستلم بأنه لن يقوم بتطوير منتجات أو مفاهيم أو أنظمة أو تقنيات لها مماثلة أو تنافس مع المنتجات أو المفاهيم أو الأنظمة أو التقنيات التي تحتويها المعلومات السرية شريطة ألا ينتهك الطرف المتلقي التزاماته بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذا التطوير.
- 13-** أقر كل طرف بأن التدابير التعويضية المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين قد لا تكون كافية لحماية الطرف الآخر من أي مخالفة يرتكبها (هو أو أي من الأشخاص المشار إليهم في البند 4-1) من هذه الاتفاقية. وقد قبل كل طرف ووافق على حق الطرف الآخر في السعي للحصول على كافة التعويضات المنصفة عن مخالفة الطرف الآخر لشروط هذه الاتفاقية. في أي حال من الأحوال، لا يكون أي من الأطراف ملزماً أو مسؤولاً عن الأضرار الغير مباشرة والخسارة اللاحقة والكسب الفائت.
- 14-** إن عدم ممارسة أي طرف من الأطراف أو عدم فرضه لأي حق من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية لا يشكل تخلياً منه عن ذلك الحق، كما لا يحول ذلك دون ممارسته أو فرضه ذلك الحق في أي وقت لاحق.
- 15-** تشكل هذه الاتفاقية كامل الاتفاق بين الطرفين حول محلها. ولا يعتد بأي تغيير أو تعديل لهذه الاتفاقية ما لم (1) يكن مكتوباً (2) ويبين تاريخ بدء العمل بذلك التغيير أو التعديل (3) وموقعاً من كلا الطرفين، (4) ويشير صراحة إلى التغيير أو التعديل الحاصل للاتفاقية.

- 16- اللغة العربية هي اللغة المعتمدة والسائدة في هذه الاتفاقية، وفي حال وجود أي تعارض بين اللغة العربية والإنجليزية فيكون العمل والتفسير بموجب اللغة العربية.
- 17- يتحمل كل طرف النفقات الخاصة به والتي يتكبدها فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ وتسليم هذه الاتفاقية، بما في ذلك الأتعاب والتكاليف المهنية الخاصة بالمحامين والمحاسبين والمستشارين الماليين التابعين لكل طرف.
- 18- لا يجوز إجراء تعديل أو تغيير في هذه الاتفاقية أو إنهائها إلا بموجب اتفاق كتابي بين الأطراف أو انتهاء الغرض المحدد بشرط ان لا يتعارض ذلك مع احكام المادة (11) من هذه الاتفاقية.
- 19- تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية. وعند نشوء أي نزاع بين الأطراف حول هذه الاتفاقية أو حول أي مسألة تتعلق بهذه الاتفاقية أو بأي مخالفة لبنودها فيجب على الطرفين الإسراع في حلها بحسن نية من خلال التفاوض فيما بينهما، وفي حال تعذر على الطرفين الوصول لتسوية بشأنها خلال مدة معقولة، يحق للأطراف اللجوء إلى المحكمة المختصة في المملكة العربية السعودية.
- 20- حررت هذه الاتفاقية من نسختين باللغة العربية، وتسلم كل طرف نسخة منها، للعمل بموجبها. و توثيقاً لما تقدم جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في اليوم و السنة المبينة في مقدمتها.

الطرف الأول	الطرف الثاني:
صندوق التنمية العقارية
الاسم:	الاسم:
الصفة:	الصفة:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ: